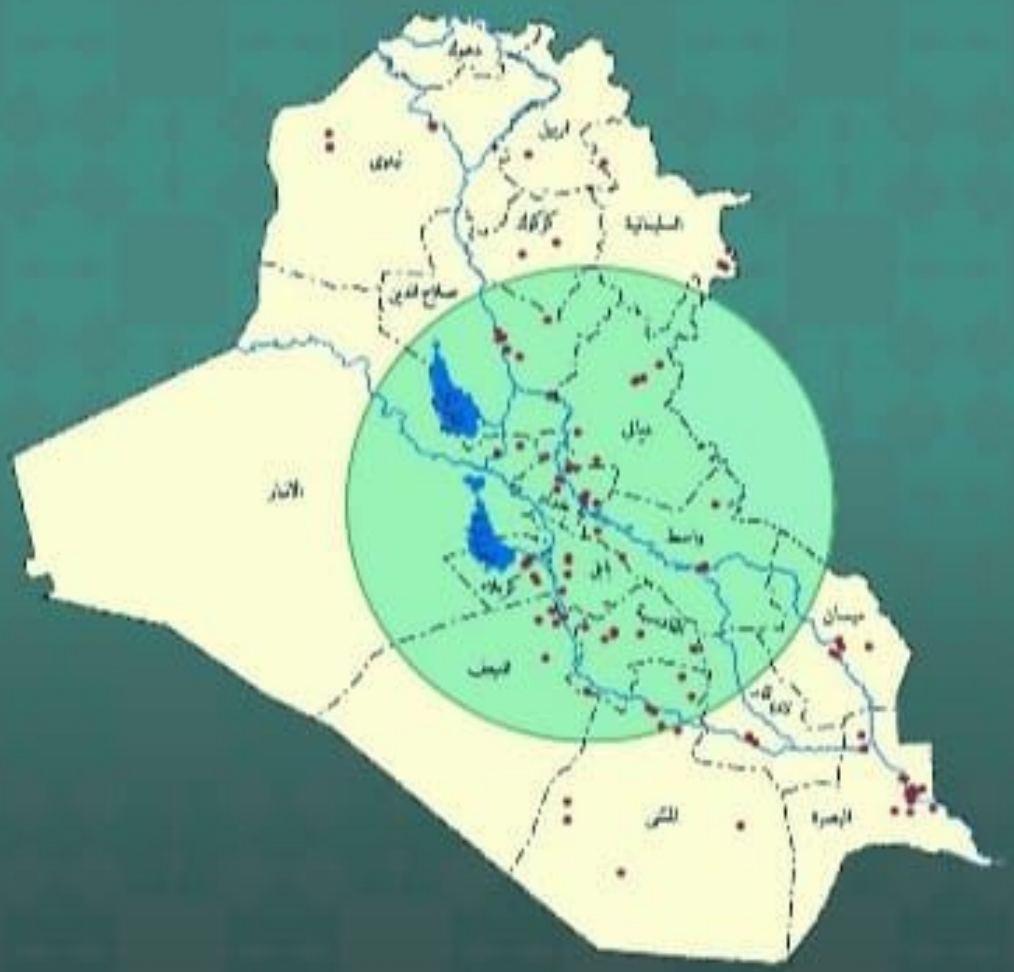
ذاكرة الألم في العراق

وقائع المؤتمر الدولي الثاني

16-17 نيسان 2025م



المجلد الرابع الأوراق البحثية

هوية الكتاب

وقائع المؤتمر الدولي الثاني ذاكرة الألم في العراق

قرن من الجرائم والإبادة الجماعية والمجازر والانتهاكات

المشرف العام: السيد عقيل عبد الحسين الياسري -الدكتور عباس عطية القريشي

تحرير: أ.د. قيس ناصر راهي- د. ثائر غالب الخيكاني

المؤلف : مجموعة مؤلفين

الناشر: المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف/ العتبة العباسية المقدسة

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

سنة الطبع: 2026م

الترقيم الدولي: 978-9922-262-02-4

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية: 124/ 2026

التدقيق اللغوي: أ.د. مصعب مكي زبيبة

الإخراج الفني: كاظم سعيد الفتلاوي

حجم الكتاب: 190 × 270

عدد الصفحات: 266

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب من دون إذن خطي مسبق من المركز

تنبيه:إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر .

المحتويات

ذاكرة الألم والعدالة الانتقالية ٧

ذاكرة الألم العراقي-الآشوريون المسيحيون حالة للدراسة- ١١

عملية الأنفال الأولى ضد الكرد الفيليين في العراق قضية إبعاد ورهائن لمواطنين عراقيين
من قبل نظام صدام البعثي، ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠م ٢٥

التأثيرات العرقية والاجتماعية والنفسية للقومية التركمانية من جرائم التطرف ٣٧

التهجير القسري والإبادة الجماعية ضد المكون التركماني في العراق ٥٣

ترحيل الشبك ١٩٨٨م ٨٧

الإبادة الجماعية لناحية تازة خورماتو سنة ١٩٩١ خلال الانتفاضة الشعبانية المباركة لتركمان الشيعة ١٢١

ذاكرة الألم والمعاناة للتركمان في طوزخورماتو خلال حقبة نظام البعث: تحليل تاريخي
(ما قبل وما بعد عام ٢٠٠٣) ١٥١

من ذاكرة ألم تازة خورماتو نموذجا هيروشيما العراق بعد ٢٠٠٣م ١٧٧

الشبك والنزوح الكبير ٢٠٥

طوز والليالي السوداء ٢٣١

توصيات المؤتمر ٢٥٩

عملية الأنفال الأولى ضد الكرد الفيليين في العراق
قضية إبعاد ورهائن لمواطنين عراقيين من قبل نظام صدام البعثي،
١٩٨٠ إلى ١٩٩٠م

د.كمال عزيز قيتولي

أستاذ زائر في كلية التربية – جامعة كلاسكو – أسكوتلنده – بريطانيا.

المستخلص

في 4 نيسان 1980 وقبل ستة أشهر من بدء الحرب مع إيران، بدأت حكومة العراق وبقرار رقم (666) من رئيسها صدام حسين في التهجير الجماعي لمواطنين عراقيين إلى إيران، وبدون سابق إنذار. تم ترحيل بشكل جماعي ما يقرب من مليون شخص بين 1980–1990، وفي الوقت نفسه، تم احتجاز عدة آلاف من أقارب هؤلاء المبعدين كرهائن، ولا يزال هناك ما يقدر بنحو (4000) رهينة لا توجد معلومات عنهم أو عن مكان تغييبهم حتى الوقت الحاضر. وتعتبر هذه أول عملية أنفال يقوم بها صدام حسين ونظامه البعثي ضد مواطنين عراقيين وأغلبهم من الكرد الفيلين في العراق، كذلك في وقت التهجير تمت مصادرة جميع الممتلكات ووثائق الجنسية العراقية وجوازات السفر والحسابات المصرفية، إذ لا يزال الذين تم تهجيرهم يطالبون بمعرفة مصير أبنائهم المغيبين وإعادة حقوقهم وممتلكاتهم والجنسية العراقية وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم. لقد تبين أن الغرض الأساسي من هذه السياسة هو التحضير لنظام صدام للحرب ضد إيران وغزوها، ومن ثم السيطرة على موارد النفط الإيرانية نيابة عن القوى الدولية الكبرى.

Abstract

On 4th April 1980 and 6 months before the start of the war with Iran، Saddam's government initiated a mass deportation of Iraqi citizens to Iran. In total approximately one million people were deported between 1980-1990. At the same time thousands of the relatives of these deportees were retained as hostages. There are still an estimated 4000 hostages about whom there is no information or their where about till the present time. This is considered the first Anfal operation taken place by Saddam against the Kurds and other Iraqi citizens. Their relatives are still demanding their fate. At the time of the deportation all belongings، properties، businesses and including Iraqi citizenship documents and passports and bank accounts، were confiscated. The families are demanding that their properties and Iraqi citizenship are returned and compensated. It then transpired that the main purpose of this policy was for the Iraqi regime to prepare for their invasion into Iran and for the control of Iran's oil resources and on behalf of the Big Powers.

المقدمة

في 4 نيسان 1980، أي قبل ستة أشهر من إصدار صدام حسين أوامره بغزو إيران، بدأت علميات ترحيل أكثر من مليون مواطن عراقي إلى إيران(1) نصفهم تقريبًا من الكرد الفيليين والآخرون من العرب والفرس. تمت مصادرة ممتلكاتهم ومنازلهم وأموالهم والجنسية والشهادة الجنسية العراقية وجوازات سفرهم، لإسكات الاحتجاج من جانب المبعدين، ولمنع أعمال انتقامية، احتجزت السلطات العراقية أفرادا من كل عائلة كرهائن – ما يقرب من (1 لكل 10) من المرحلين(2). قد يكون هناك في البداية ما يصل إلى 100،000 من هؤلاء المعتقلين – نصفهم تقريبًا من الكرد الفيليين على الرغم من صعوبة تقدير العدد الصحيح بدقة. وتم إطلاق سراح عدد من هؤلاء الرهائن في وقت قريب، في حين احتجز معظم الباقين في سجن (أبو غريب).

خلال الحرب العراقية الإيرانية، تم استغلال العديد من الشباب المحتجزين كرهائن، وتم إرسالهم إلى الجبهات القتالية في السواتر الأمامية لاستخدامهم كدروع بشرية أو لإزالة الألغام. ومن المعلومات المهمة المتسربة آنذاك أن عددا كبيرا من الرهائن ماتوا نتيجة لاستخدامهم في تجارب الحرب الكيميائية أو البيولوجية. وتوفي عدد أكبر من هؤلاء المعتقلين بسبب المرض أو نتيجة الظروف القاسية

في السجون التي كانوا معتقلين فيها. بين عامي 1986 و 1989 تم الإفراج عن عدد قليل من الرهائن الذين كانت عائلاتهم غير مهجره من العراق(3)

واتهمت السلطات العراقية الرهائن الباقين بأنهم من «أصول إيرانية»، على الرغم من أن معظمهم كانوا عراقيين خاضعين للخدمة العسكرية ومشمولين بأداء الخدمة العسكرية الإجبارية أو خدمة الاحتياط عند اعتقالهم. وتم احتجازهم وتنقلهم بشكل متكرر بين حوالي (30) سجناً ومعسكر اعتقال في جميع أنحاء العراق. باءت كل الجهود المبذولة للكشف عن مصير هؤلاء السجناء بالفشل حتى الآن، على الرغم من أن المنطقة بأكملها كانت تحت مراقبة الأقمار الصناعية العسكرية، ويجب أن يكون أحدهم على علم بذلك. إذ فقد الاتصال بمعظمهم، ولم يكن هناك اتصال معروف مع الرهائن منذ عام 1988 ومن الصعب تقدير عدد الرهائن الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة. ومع ذلك، فإن لجنة الإفراج عن الرهائن والمحتجزين في العراق (CROHDI) لديها أسماء وتفاصيل (938) منهم وقد حسبت أن حوالي ثلاثة أضعاف هذا العدد لم يعرف مصيرهم (4). عندما تم فتح السجون في الأيام التي أعقبت سقوط صدام مباشرة في 9 نيسان 2003، كانت منظمة (CROHDI) قادرة على التعرف على (230) فقط من الأسرى الموجودين ضمن قائمتهم. كلهم ماتوا. سرعان ما اتضح أن البقية قد اختفوا، والبحث عن مصيرهم مستمر(5).

لقد احتُجز عدة آلاف من الرهائن في العراق لحقب طويلة، على الرغم من ادعاء الحكومة العراقية بأنهم إيرانيون، إلا أن جميع هؤلاء المعتقلين ليسوا أسرى حرب. انتهت حروب العراق / إيران والخليج منذ مدة طويلة، وتم إطلاق سراح غالبية الأجانب المحتجزين «كدروع بشرية». لذلك، حتى لو اعتبروا أسرى حرب، فلن يكون هناك أي سبب لاحتجازهم على هذا الأساس. هؤلاء الرهائن ليسوا مجرمين محكومين. ولم يتم اتهامهم بأي جريمة ناهيك عن إدانتهم. إنهم ليسوا سجناء رأي ولا سجناء سياسيين(6) في معظم البلدان، حتى السجناء الذين ارتكبوا جرائم خطيرة كان سيتم الإفراج عنهم.

اعتقد العديد من أقاربهم بصدق أن المعتقلين الباقين محتجزون من أجل مبادلتهم بأسرى حرب عراقيين وما زالوا محتجزين لدى إيران. لكن ليس من الواضح لماذا تريد إيران مبادلة أسرى حرب عراقيين بمجموعة أخرى من المواطنين العراقيين. ولا يزال مصير هؤلاء الرهائن من الجنسية العراقية

مجهولا. أوقفت السلطات العراقية كل الاتصالات معهم في نهاية عام 1988 (7) مصيرهم قضية أساسية من قضايا حقوق الإنسان. وبما أنه لا يوجد دليل على ارتكابهم أي جرائم أو أن العراق لديه أي سبب مشروع لاستمرار احتجازهم، فيجب إطلاق سراحهم في ذلك الوقت. بالإضافة إلى ذلك، ومن حق أسرهم وبموجب القانون الدولي والعدالة الطبيعية، معرفة ما حدث لهم، وعلى الأقل وقف سنوات القلق والمعاناة بشأن مصير أقاربهم.

لم يكن لهؤلاء الرهائن مكانة معترف بها في القانون الدولي ولا يتمتعون بحماية أي حكومة أجنبية؛ لأنهم مواطنون عراقيون. لذلك، لم يكن هناك أي جهد دولي منسق لصالحهم، على الرغم من أنه يتناقض مع عدم وجود اهتمام دولي وتحرك دولي بشأن هؤلاء الرهائن مع الحملة الدولية الناجحة للرهائن الأجانب في العراق، وخاصة أولئك الذين تم اعتقالهم خلال حرب الخليج الثانية. وافق العديد من السياسيين البريطانيين على العمل كوسطاء بين اللجنة والحكومة العراقية (8). بعد تجاهل طلبات المعلومات لسنوات، ردت الحكومة العراقية للمرة الوحيدة في عام 1996 بإطلاق سراح جميع الرهائن في عام 1986. وكان معروفًا أنه تم إطلاق سراح (650) رهينة فقط في 1987–1988 ومصير معظم الرهائن المتبقين لا يزال مجهولا (9). ومع ذلك، فمن المعروف أنه تم إطلاق سراح واحد من هؤلاء الرهائن على الأقل في وقت متأخر من عام 1993.(10) وقد تم النص على أنه ينبغي على حكومة صدام تحسين حقوق الإنسان قبل رفع العقوبات. كان بإمكان الأمم المتحدة إرسال فريق تحقيق خاص بحقوق الإنسان إلى العراق لتحديد مصير جميع الرهائن. وبالطريقة نفسها التي استطاعوا واستخدموا فرق تفتيش وتحقيق خاصة بهيئة الأمم المتحدةUN للذهاب إلى العراق ولتحديد وجود أي أسلحة دمار شامل في العراق(11)

الإبعاد والتهجير

في 4 نيسان 1980، بادرت حكومة صدام بترحيل جماعي للمواطنين العراقيين إلى إيران (12). يقدر الصليب الأحمر أنه تم ترحيل مائة ألف شخص في الأشهر الستة الأولى وإجمالي ما يقرب من مليون شخص تم ترحيلهم خلال العقد 1980–1990. في الوقت نفسه، تم احتجاز عشرات الآلاف من أقارب هؤلاء المبعدين كرهائن(13). على مر السنين تم ترحيل العديد منهم فيما بعد ومات آخرون، إما في السجن أو في الجبهة في الحرب العراقية الإيرانية.

تم استخدام العديد من المحتجزين الرهائن في تجارب الحرب الكيماوية والبيولوجية العراقية. في وقت الترحيل، تمت مصادرة جميع المتعلقات والوثائق، بما في ذلك وثائق الجنسية العراقية وجوازات السفر. كان هذا القرار السري للغاية الخاص بالترحيل وأخذ الرهائن أمرًا مباشرًا من الرئيس العراقي صدام حسين، في المرسوم الجمهوري السري للغاية رقم (666) الذي وقع عليه (14). واعتبروا فئات معينة من المواطنين العراقيين في المجتمع العراقي (الأكراد الفيلين والفرس وبعض العرب) من أصل إيراني، على الرغم من أن هؤلاء وأسلافهم ولدوا على أرض العراق (15). بدأ نظام البعث الصدامي بعمليات الترحيل ضد الأكراد الفيليين إلى إيران منذ عام 1971، ثم تبين أن الغرض الأساسي من هذه السياسة هو أن يستعد نظام صدام لغزو إيران الذي بدأ في أيلول 1980 (16).

تم الترحيل ليشمل أغلب أفراد الأسرة، بما في ذلك كبار السن والأطفال والنساء الحوامل والمعاقين من مختلف الأعمار. كانت عمليات الترحيل غير إنسانية ولم يتم تحذيرها مسبقًا. أُجبرت هذه العائلات على المشي لعدة أيام خلال فصل الشتاء القارس والصيف عبر الحدود العراقية الإيرانية، دون أي طعام أو ماء. توفى بعضهم أثناء ترحيلهم، وقتل البعض الآخر بسبب الألغام الأرضية (17). وتمكن العديد من هؤلاء المرحلين بعد ذلك من مغادرة إيران في حقب مختلفة وتقدموا بطلبات لجوء في دول حول العالم. أما من لم يستطع مغادرة إيران من العوائل أو الأفراد وبقوا في إيران. فقد انتشروا في مدن مختلفة في إيران وبعضهم يسكن حتى الآن في مخيمات اللاجئين (18). اعتُقل المدنيون في البداية وقبل ترحيلهم مع عائلاتهم في سجن الفضيلية وملعب الشعب في بغداد (19). واحتجزت العائلات المتبقية في سجون بغداد التي اكتظت بانتظار ترحيلهم. لم تكن هناك رعاية صحية أو نظام غذائي وخاصة للأطفال الرضع. كانوا يواجهون كل يوم الإذلال والإهانات والاعتداءات من قبل حراس السجن.

وقد حوصر المرحلون في منتصف حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران. وقُتل الكثير منهم في الضربات العراقية على المدن الإيرانية بأسلحة ومدفعية مختلفة وبعضهم بالسلاح الكيماوي. أصدرت الحكومة الإيرانية للمبعدين بطاقة هوية خضراء تفيد بأنهم عراقيون ومن أصل عراقي(20) .

بدأ اعتقال الشباب العراقي وانفصالهم عن عائلاتهم المرحّلة من 4 نيسان 1980. وفي الأشهر الستة الأولى، كان العدد التقديري للمعتقلين نحو (20) ألف رهينة، وازداد مع ترحيل المزيد من الأشخاص من هذه العائلات إلى إيران. العديد من هؤلاء المعتقلين كانوا إما مسؤولين عسكريين أو كانوا يؤدون خدمتهم العسكرية الإلزامية. ينص القانون العسكري العراقي على منع الخدمة العسكرية في الجيش لأي مواطن غير عراقي.

الرهائن

تم اعتقال شخص أو أكثر من معظم العائلات المرحّلة. على الرغم من أن غالبية المعتقلين كانوا رجالًا تتراوح أعمارهم بين 16 و40 عامًا، كان هناك أيضًا بعض الفتيان الأصغر سنًا وعدد قليل من النساء والفتيات والأطفال. وكانت ذريعة الاعتقالات أن المعتقلين «مواطنون إيرانيون يعيشون في العراق». هذا الادعاء لا تدعمه الحقائق؛ لأن جميع الرهائن ولدوا في العراق ولديهم المستمسكات والجنسية العراقية (21). وبما أنه من المخالف للقانون العراقي أن يخدم غير المواطنين في الجيش، فإن حقيقة أن العديد من المعتقلين كانوا مجندين في الجيش العراقي تعطي دليلاً آخر على أن هذه الذريعة لا تستند إلى حقائق. ويعتقد أن السبب الحقيقي وراء هذه الاعتقالات واحتجاز الرهائن هو منع أي عمل عدائي أو احتجاجي من قبل العائلات المبعدين ضد نظام صدام.

تشير المنظمات الإنسانية، مثل الصليب الأحمر الدولي، وكذلك السلطات الإيرانية، إلى أن عدد الأفراد المطرودين أو المهجرين من العراق إلى إيران يقترب من مليون شخص. ومع ذلك، فإن تقديرات العدد الإجمالي للرهائن التي تم أخذها هي أكثر تقريبية ومستندة على قسم من شهادات الرهائن الناجين الذين أطلق سراحهم بعده (7 إلى 10) سنوات من الحجز والسجون. إن الافتراض بأنه تم احتجاز رهينة واحدة في المتوسط مقابل كل عشرة مُرحلين يعطي رقمًا يقارب (100،000) رهينة تم احتجازهم في البداية. هذا الرقم هو مجرد تقدير تخميني يستند إلى أدلة من شهادات الذين تم إطلاق سراحهم وتهجيرهم في السنوات الأولى من الحجز. في بعض الحالات، تم أخذ ما يصل إلى اثنتي عشرة رهينة من عائلة واحدة (22).

ونظراً لندرة المعلومات من السلطات العراقية، فإن الرقم الوحيد الذي يمكن توفيره لعدد الرهائن الذين بقوا رهن الاحتجاز واختفوا بالكامل هو حوالي أربعة آلاف شخص، لكن الرقم الحقيقي قد يكون أكثر من هذا الرقم.

بدأ أخذ الرهائن واحتجازهم في نيسان 1980 في بغداد، تلتها المناطق الوسطى والجنوبية من العراق والمناطق الحدودية مع إيران. بعد أسبوعين إلى أربعة أسابيع من الاحتجاز في مركز الترحيل ببغداد، تم فصل الرجال والأصغر سنًا (وفي بعض الحالات النساء) عن عائلاتهم واقتيدوا إلى سجن الأمن العامة، إذ تم احتجازهم لمدة أسبوع أو أسبوعين آخرين قبل ذلك. وجرى تحويلهم إلى قسم الأحكام الثقيلة بسجن (أبو غريب). في أجزاء أخرى من البلاد تم نقل الرهائن إلى (أبو غريب) مباشرة بعد مدة من الاحتجاز في سجن محلي (23) .

سجن (أبو غريب): نيسان 1980 - كانون الأول 1984

تم سجن الرهائن في قسم الأحكام الثقيلة قي قاطع 7 و 8 بسجن (أبو غريب) من نيسان 1980 فصاعدًا. يتألف كل قاطع من عشرين زنزانة، كل زنزانة تضم ما بين (30 إلى 35) سجيناً. جدران الزنازين مطلية بالأسود بلا نوافذ. كانت التهوية من خلال فتحة تهوية صغيرة وفي كل زنزانة مرحاض واحد، لكن لا توجد أسرة أو خزانات. في البداية كان الرهائن يرتدون الملابس نفسها. لقد تلقوا دلوًا واحدًا من الماء لكل زنزانة يوميًا، وكانت تستخدم من قبل جميع النزلاء الذين يتراوح عددهم بين (30 و35) سجينًا من أجل الشرب والغسيل واحتياجات المرحاض. وتم تسليم وعاء واحد من الطعام، منخفض القيمة الغذائية، لكل زنزانة مرتين في اليوم. وحاول الحراس إضعاف معنويات الرهائن بالبصق في الطعام ووضع الحشرات أو حتى الأحذية فيه. ولم يُسمح في البداية بزيارات الأقارب أو الأصدقاء.

اختلفت معاملة الرهائن مع تقدم الحرب. خلال التقدم الإيراني، حُرموا من الطعام والماء والهواء النقي. مع تزايد عدد الرهائن الذين تم جلبهم من أجزاء أخرى من البلاد، أصبح الاكتظاظ مشكلة لدرجة أن بعض المحتجزين اضطروا إلى الوقوف للسماح للآخرين بالاستلقاء (24) .

«انتفاضة» 30 نيسان 1981

عندما أصيب الرهينة السيد حسن الحداد بمرض خطير في سجن (أبو غريب)، تم تجاهل مناشدات رفاقه الرهائن بنقله إلى المستشفى. وبقي في مكانه دون أي رعاية طبية وتوفي أخيرًا في 30 نيسان 1981. وأثار ذلك غضب وخوف المعتقلين الآخرين. لقد حطموا قضبان زنزاناتهم وهربوا من مجمعاتهم، إلى باحة السجن مطالبين بالإفراج الفوري عنهم على أساس براءتهم. أطلق الحراس النار عليهم وأطلقوا عليهم قنابل الغاز وخراطيم المياه وقطعوا الماء والكهرباء. استمرت أعمال الاحتجاج حتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل. في صباح اليوم التالي، عندما تم استدعاء برزان تكريتي، رئيس المخابرات العامة العراقية والأخ غير الشقيق للرئيس صدام حسين. وكان برفقته قوة من الرجال المدججين بالسلاح. واستمع إلى شكاوى الرهائن ووعد بتحسين أوضاعهم. وقال لهم بأنكم ستبقون في الحجز مع استمرار الحرب العراقية الإيرانية، ولن يتم ترحيلكم للانضمام إلى عوائلكم. لقد تعهد «أنتم جميعاً إخواننا. أنتم محتجزون لأسباب أمنية فقط. إذا انتهت الحرب غدًا، فسيتم إطلاق سراحكم جميعًا غدًا. إذا انتهى الأسبوع المقبل، فسيتم إطلاق سراحك الأسبوع المقبل. إذا انتهى العام المقبل، فسيتم إطلاق سراحك العام المقبل. وهذا بأمر من أعلى سلطة في العراق. وواصل الرهائن المطالبة بالإفراج الفوري. تم إطلاق النار عليهم مرة أخرى وأجبروا على العودة إلى زنازينهم. على الرغم من وعود برزان التكريتي، لم تتحسن أوضاعهم. وبدلاً من ذلك، تم تخفيض حصصهم من الطعام والماء بشكل أكبر، وأغلقت فتحات الهواء في الزنازين وتوقفت مدد البقاء في الهواء النقي. وبناءً على أوامر التكريتي، ولكن خلافا لإفادته للرهائن، في 14 تموز 1981، قالت سلطات السجن إن حوالي (750) معتقلا ورد ذكر أسمائهم في القائمة، سيتم ترحيلهم. تم أخذ هؤلاء الرهائن إلى وجهات غير معروفة في مجموعات من ثلاثين إلى أربعين. ويرى بعض المعتقلين المتبقين أنه تم اختيار هذه المجموعة على أنهم من المحرضين على «الشغب والانتفاضة». ولا توجد معلومات عن مصير هذه المجموعة من الرهائن لحد الآن.

في 12 أيلول 1981، تغيرت الأوضاع قليلاً، وسمح لأقارب المحتجزين المتبقين في العراق وأصدقائهم بتلقي زيارات منهم. ثم سُمح بالزيارات شهريًا وسمح للزوار بإحضار الطعام والأدوية والملابس والفراش وغيرها من الضروريات. كان الرهائن مسجونين في (أبو غريب) حتى كانون الأول 1984، إذ تم نقلهم جميعًا إلى قلعة السلمان التي تقع في وسط الصحراء ولا يوجد بها طريق وصول.

سجن قلعة السلمان 1984-1986

وصل الرهائن من (أبو غريب) إلى سجن قلعة سلمان في محافظة السماوة قرب الحدود السعودية، في ثلاث مجموعات، ابتداءً من 5 كانون الأول 1984. وتبعهم بعد أشهر رهائن من سجون أخرى. كانت الأوضاع في قلعة السلمان أفضل بكثير مما كانت عليه في (أبو غريب)، ولم يكن السجناء محبوسين في زنازينهم. على الرغم من العدائية في البداية، حيث أبلغ وحذر حراس السجن بأن هؤلاء السجناء هم أسرى حرب إيرانيين. أصبح الحراس أكثر ودية عندما أدركوا أن الرهائن هم مواطنين عراقيين وليسوا أسرى إيرانيين أو لديهم إدانات جنائية. سُمح مرة أخرى بزيارات العائلات والأصدقاء كل شهر وسمح للزوار بإحضار أجهزة الراديو والتلفزيون والكاميرات والمطبوعات. على عكس سجن (أبو غريب)، تم توفير الضروريات الأساسية. ومع ذلك، فإن الموقع الذي يتعذر الوصول إليه جعل الزيارات صعبة.

«العفو» المحدود

في تشرين الأول 1985، أعلن صدام حسين عفواً يسمح بالإفراج عن جميع الرهائن الذين أفراد عائلاتهم المباشرين ما زالوا يقيمون في العراق. وتم تنفيذ هذا العفو لأول مرة في كانون الثاني 1986. ولكن بدلاً من إطلاق سراح الرهائن، تم منح الرهائن زي الميليشيا ونقلهم إلى وجهات مجهولة في مجموعات من (50 إلى 100). واستمرت هذه العملية حتى عام 1988 عندما تم نقل آخر مجموعة من (200–250) رهينة. في نهاية عام 1988، انقطعت جميع الاتصالات مع الرهائن الذين ما زالوا رهن الاحتجاز، بما في ذلك الزوار والرسائل من عائلاتهم. المعلومات الوحيدة المتاحة منذ ذلك الوقت هي من شهادات الرهائن السابقين وأسرهم. من بين أكثر من ثلاثة آلاف رهينة محتجزين في سجن قلعة السلمان، لم يُطلق سراح سوى (650) رهينة فقط. قبل إطلاق سراحهم، تم تقسيم هؤلاء الرهائن على مجموعات أصغر وقضوا مدد متفاوتة من الوقت في السجون أو المعسكرات.

المحكمة الجنائية الخاصة لمحاكمة صدام

في الأول من تموز 2004، قرأت المحكمة الجنائية العراقية الخاصة، سبع تهم رئيسة فقط ضد صدام حسين وكبار مساعديه البعثيين. بينما في هذه القضية المعروضة في هذا البحث، قام صدام حسين بأول عملية أنفال والإبادة الجماعية ضد الشعب العراقي، التي أعقبتها جرائم الإبادة الجماعية للتهم

السبع الأخرى التي قرأتها هذه المحكمة عليهم. وهو ما يثير السؤال الواضح – لماذا هذه الجريمة الفظيعة منسية وسقطت من هذا المثول أمام المحكمة؟ من خلال (CROHDI) تم تقديم قضية الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية هذه لأول مرة إلى المحكمة الجنائية العراقية الخاصة في 24 يوليو 2004، باعتبارها القضية رقم (8)، وبدأت أخيرًا في 26 كانون الثاني 2009(25).

استنتاج

الإبادة الجماعية وعمليات الأنفال الأولى ضد الأكراد الفيليين ومواطنين عراقيين آخرين من قبل نظام البعث الصدامي مع عمليات ترحيل جماعي خارجية ومصادرة جميع ممتلكاتهم ووثائق الجنسية العراقية. بدأت في 4 آذار 1980، قبل ستة أشهر من بدء الحرب العراقية الإيرانية. واتهم المرحلون بأنهم من أصل إيراني. لا يزال حوالي (5000) من مبعدي الفيليين الباقين يعيشون في مخيمات اللاجئين في إيران. لإسكات احتجاج أعضاء كل أسرة من المرحلين وتم احتجاز أبنائهم كرهائن. وسجن الرهائن في سجون عراقية مختلفة. اختفى ما لا يقل عن أربعة آلاف من رهائن الفيليين ومواطنين آخرين، ولا يزال ولحد الآن مصيرهم مجهولاً. تم الاتصال بالعديد من المنظمات الدولية من قبل المؤلف لهذا البحث ومن خلال (CROHDI): الأمم المتحدة – حقوق الإنسان (السيد فان دير ستويل : لا يمكن اتخاذ الإجراءات إلا لدعم قرارات الأمم المتحدة: (688 و1441) ولكن ليس لديهم تفويض ولا يمكن إجبار الحكومة العراقية)، الصليب الأحمر (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، منظمة العفو الدولية، محكمة العدل الدولية، اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان (للأعضاء الأوروبيين فقط)، الحكومة البريطانية والبرلمان البريطاني، مجلس الشيوخ والحكومة الأمريكية، جميع دول الاتحاد الأوروبي والاتحاد السوفيتي والصين والشرقية والإسلامية (IOIC) والمنظمات الحكومية العربية وهيومن رايتس ووتش (26). لم تتمكن كل هذه المنظمات من الحصول على أي إجابات. ولم تستطع «الحكومات العراقية المتعاقبة» منذ سقوط نظام صدام في 9 نيسان 2003 ولحد الآن من البحث ومعرفة مصير هؤلاء الرهائن المغيبين أو «إعادة الحقوق الكاملة لأهاليهم» من دعم العائدين من المرحلين إلى العراق وتسهيل أمورهم لاسترجاع ممتلكاتهم ووثائقهم العراقية التي أسقطت عنهم وتعويضهم وإرجاع المهجرين الذين لا يزالون ينتظرون في مخيمات اللاجئين ومناطق أخرى في إيران، وذلك على الرغم من صدور «العديد من القرارات والأحكام بشأن هذه القضية». كان الغرض

الرئيس من هذه السياسة هو أن يقوم نظام صدام العراقي بالتحضير لغزو إيران والسيطرة على موارد النفط الإيرانية ونيابة عن القوى الكبرى.

الهوامش

1. BBC News، On This Day. 1980: War breaks out between Iran and Iraq http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/september/22/news-id_4242000/4242336.stm

2. Jamal Ketuly and Disappeared Iraqi Hostages Case during Saddam Era https://web.facebook.com/Jamal-Ketuly-and-disappeared-Iraqi-hostages-case-during-Saddam-Era-102185321543250

3. Ibid.

4. Ibid.

5. Shafaq News، 2021 The Curse of '666': A Pen Stroke That Wiped Out Thousands of Fayli Kurds، https://shafaq.com/en/Report/The-curse-of-666-a-pen-stroke-that-wiped-out-thousands-of-Fayli-Kurds

6. Roger Hardy، 2005. The Iran-Iraq war: 25 years on، http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4260420.stm

7. David Pratt، 2006. SADDAM'S NEMESIS، Sunday Herald

8. Jamal Ketuly and Disappeared Iraqi Hostages Case during Saddam Era https://web.facebook.com/Jamal-Ketuly-and-disappeared-Iraqi-hostages-case-during-Saddam-Era-102185321543250

9. Ibid.

10. Ibid.

11. Ibid

12. David Pratt، The Family at War with Saddam، The Scotsman، UK، 26/1/1994.

13. Sam Bartlett، 2001. Sins of Silence، The Big Issue in Scotland

14. The Commons Hansard Debates text، Queen's Speech، for 15 November 2006، Vol. 453 (1) UK.

15. https://en.wikipedia.org/wiki/Persecution_of_Feyli_Kurds_under_Saddam_Hussein

16. International Federation for Human Rights، 2003 Iraq: continuous and silent ethnic cleansing، https://www.fidh.org/IMG/pdf/iq350a.pdf

17. https://www.refworld.org/docid/3ae6ac008.htm

18. Jamal Ketuly and Disappeared Iraqi Hostages Case during Saddam Era https://web.facebook.com/Jamal-Ketuly-and-disappeared-Iraqi-hostages-case-during-Saddam-Era-102185321543250

19. Ibid

20. BBC News، On This Day. 1971: Iranians deported from Iraq http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/december/30/newsid_2547000/2547551.stm

21. Jamal Ketuly and Disappeared Iraqi Hostages Case during Saddam Era https://web.facebook.com/Jamal-Ketuly-and-disappeared-Iraqi-hostages-case-during-Saddam-Era-102185321543250

22. Ibid

23. David Pratt، If The West So Worried About Saddam Hussein's Human Rights Record، why has it Ignored Iraq's Disappeared? Sunday Herald، UK، 5/1/2003.

24. Jamal Ketuly and Disappeared Iraqi Hostages Case during Saddam Era https://web.facebook.com/Jamal-Ketuly-and-disappeared-Iraqi-hostages-case-during-Saddam-Era-102185321543250

25. Ibid

26. Justice for Iraq، 2002 A Human Rights Watch Policy Paper، https://www.hrw.org/legacy/backgrounder/mena/iraq1217bg.htm